عروض

عروض موقعة :

- التكامل المعرفى لعلم المعلومات والمكتبات
- مشكلة المياه فى الوطن العربى : احتمالات الصراع والتسوية
- التعليم في مصر
- خمسون عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢. أبحاث الندوة الدولية التي عقدت في الفترة من ٢٠- ٢٢ يوليو ٢٠٠٢

عروض موجزة :

خمسون عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢ ـــ

خمسون عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢ : أبحاث الندوة الدولية التى عقدت فى الفترة من ٢٠ - ٢٢ يوليو/ إشراف محمد صابر عرب ، رؤوف عباس حامد. - القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣ .
٧٠٠ ص ؛ ٢٢ سم .
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.
تدمك ٨ - ٠٣٠١ - ١٨ - ٩٧٧

خمسون عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢ : أبحاث الندوة الدولية التي عقدت في الفترة من ٢٠- ٢٢ يوليو ٢٠٠٢

إعداد
د. عزة وهبي

يمثل هذا الكتاب محصلة أعمال الندوة التي عقدتها دار الكتب والوثائق القومية بمناسبة مرور خمسين عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢. وقد صدر الكتاب بإشراف كل من الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب، والأستاذ الدكتور رءوف عباس حامد، والواقع أن هذا الكتاب بكل ما تضمنه من دراسات ومداخلات ثرية؛ إنما يعكس قيمة ثورة الثالث والعشرين من يوليو ودورها؛ فهى تعد بحق - كما قال أ.د. رءوف عباس فى مقدمة الكتاب - واحدة من الثورات العالمية الكبرى التي كان لها تأثيرها البالغ في تغيير الواقع المحلي والإقليمي، بل التأثير على مناطق أخرى خارج مجالها الإقليمي شأنها في ذلك شأن الثورات التي أحدثت تحولات كبرى في أقاليمها، وطبعت العصر بطابعها.

ومن هذا المنطلق كان تقويم ثورة يوليو محل خلاف وجدل كبير عميق بين المؤيدين والمعارضين لها، ولتوجهاتها، وللإجراءات التي لجأت إليها في سياق عملية التغيير الشاملة التي قامت بها في المجتمع المصري على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وإزاء التأثير العميق الذي أحدثته في دوائر الحركة التي كانت محورا لتحرك السياسة الخارجية المصرية، وفي مقدمتها بالطبع الدائرة العربية، ثم الدائرة الإسلامية.

ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن تختلف القراءات لثورة يوليو اختلافا شديدا وكذلك لمجمل ما حققته، بين التمجيد والتنديد، بين اعتبارها ثورة تقدمية استهدفت إحداث تغيير جذري، واعتبارها مجرد انقلاب عسكري شمولي، بين النظر إليها من خلال رؤية شاملة كلية تاريخية أو من خلال رؤية جزئية محدودة، وأخيرا تقويمها انطلاقا من توجهات أيدلوجية محددة تنتمي إلى اليمين أو اليسار، ولقد كانت هذه المعاني هي محور كلمة المفكر الكبير الأستاذ محمود أمين العالم في كلمته الافتتاحية للحلقة النقاشية التي أدارها في ختام أعمال الندوة.

على أية حال فإن كتاب «خمسون عاما على

عروض موقعة ـــ

ثورة يوليو ١٩٥٢» يضم بين دفتيه تسعة عشر بحثا أحاطت بمسيرة الثورة المصرية العظيمة في معظم المجالات، ثم تضمن الكتاب بعد ذلك فعاليات الحلقة النقاشية التي عقدت في ختام الندوة، واختتم الكتاب بمجموعة من الشهادات لبعض الشخصيات المصرية والعربية ممن كانوا على صلة وثيقة بالثورة، أو كانوا من القيادات الفاعلة في صفوفها، وتندرج تحت النوع الأول شهادة كل من السيدين محسن العيني وعبد الله الحوراني، كما تندرج تحت النوع الثاني شهادة الأستاذ محمد فائق.

في الورقة الأولى التي أعدها الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب تحت عنوان زوثائق ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بين الهاجس الأمني وغيبة القانونس يلقى الضوء على جذور العناية بالوثائق في مصر فيردها إلى مشروع التحديث الذي بدأه محمد علي في بداية القرن التاسع عشر، لتكتسب أهميتها من كونها سجلا حافلا بالأوامر والقرارات والأوراق التي يمكن الرجوع إليها لضبط الإدارة ومراجعة مشروعات التنمية. ويتابع الكاتب مسيرة الوثائق عبر العصور التالية لمحمد علي، على أنه يولى اهتماما خاصا لفترة حكم الملك فؤاد لما تم فيها من إرسال مترجمين مصريين إلى الأرشيفات الأوروبية؛ لكي يستنسخوا ما كتب عن مصر في تلك الأرشيفات وقد مثل هذا خطوة غير مسبوقة تستوجب الملاحظة.

أما فيما يتعلق بوضع الوثائق المصرية في ظل ثورة يوليو ١٩٥٢؛ فيشير د. عرب إلى إدراك حكومة الثورة منذ البداية أهمية هذه الوثائق باعتبارها ذاكرة الأمة؛ ومصدرا من مصادر الكتابة التاريخية، لذا فقد صدر قرار جمهوري بإنشاء دار الوثائق القومية وفقا للقانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وألحقت بوزارة الإرشاد القومي وقتئذ. ويرصد المؤلف التطورات التي حدثت في علاقة دار الوثائق بالمؤسسات والجهات الوثيقة الصلة بعملها مثل دار المحفوظات، ووزارة الثقافة، كما تابع مجموعة القوانين التي صدرت حول الوثائق المصرية. على أنه ينتهي إلى أن هذه القوانين فقدت فاعليتها للعديد من الأسباب كعدم الالتزام أو الازدواجية، أو افتقاد آلية التنفيذ، أو افتقار الوعي الوثائقي، وأخيرا المغالاة في وضع المحاذير الأمنية.

وينتهي د. عرب إلى حقيقة بالغة الخطورة مؤداها أنه لا توجد جهة محددة في مصر سواء أكانت أمنية أم وثائقية لديها معرفة وثيقة بالأماكن التي توجد فيها وثائق ثورة يوليو، الأمر الذي يجعل من المصادر الأجنبية المصدر الوحيد تقريبا للكتابة عن كثير من الأحداث البالغة الأهمية التي مرت بمصر في ظل الثورة.

أما الدراسة الثانية في الكتاب، التي جاءت تحت عنوان «مصر في ثلاثين عاما من إعلان الاستقلال في فبراير ١٩٢٢ إلى إعلان الثورة في يوليو ١٩٥٢»؛ فقد كتبها الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي. وقد عرض فيها للتحفظات الأربعة التي تضمنها إعلان الاستقلال، وكيف أنها جعلته استقلالا ناقصا. ويرصد د. الدسوقي تطورات الأحداث في مصر في الفترة من ١٩٢٤ (وزارة سعد زغلول) حتى عام ١٩٣٦ في مفاوضات مع بريطانيا دون التوصل إلى اتفاق.

من ناحية أخرى يعرض المؤلف للخريطة الاجتماعية والسياسية لمصر بعد ثورة ١٩١٩ ومحاولات الإنجليز لاستقطاب كبار الملاك.

ويتناول القسمات الطبيعية التي بدأت تتبلور في مصر على أساس ملكية وسائل الإنتاج والثورة، وسعى أبناء الصفوة الاجتماعية لمحاولة مصالحهم بمختلف الوسائل والطرق الممكنة كتأسيس بنك مصر، واتحاد الصناعات المصرية، والغرفة التجارية.. إلخ بالإضافة إلى تمتعهم بعضوية البرلمان بمجلسيه، وسيطرتهم على مجالس المديريات، وعلى الوزارات المختلفة، بما يعني سيطرتهم على السلطتين التشريعية والتنفيذية.

كما يعرض المؤلف لبدء تحرك الطبقة العاملة، وكيف أصبح تكوين نقابات العمل مطلبا أساسيا لها، بالإضافة لتكوين جماعة الإخوان المسلمين، والشعارات التي رفعتها وسعيها للوصول إلى الحكم، وكذا تكون جماعة مصر الفتاة.. ويخلص من هذا العرض إلى أن تكوين هذه التجمعات المختلفة يؤكد أن حكومات النظام السياسي لم تكن تعمل لصالح الجماهير العريضة، كما أنها كانت عاجزة عن تحقيق الاستقلال، وأن ما كان يشغلها بالأساس هو الصراع فيما بينها للوصول إلى الحكم الذي كانت فيه خاضعة للقصر الملكي أو للإنجليز.

ويعرض الكاتب للمفاوضات المصرية - البريطانية المتتالية التي تمخطت في النهاية عن التوصل إلى معاهدة ١٩٣٦ التي ينتقدها نقدا شديدا؛ لأنها لم تؤد إلى تحقيق هدف إجلاء الإنجليز عن البلاد، بل إن كل ما فعلته إعادة تنظيم القوات البريطانية في البلاد، أو بعبارة أخرى إعادة انتشار هذه القوات لتتركز في منطقة قناة السويس، وسينا، والإسكندرية، والقاهرة.

وبتوقيع معاهدة ١٩٣٦ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر السياسي اتسمت بالغليان الشديد، كما كان من أهم سماتها الانقسامات والانشقاقات الحزبية، والصراعات التي استهدف فيها كل حزب التخلص من خصومه. ويرى الكاتب أن الحكومات المختلفة التي تعاقبت في هذه الفترة انصرفت عن هذه المشكلات الاجتماعية التي أخذت تتفاقم يوما بعد يوم. كما أن معظم التشريعات التي صدرت عن هذه الحكومات كانت لحماية مصالح الصفوة الاجتماعية وتقوية نفوذها.

ويعرض المؤلف لتطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، وخاصة ما يتعلق بالقضية الوطنية وتعثر المفاوضات المصرية - الإنجليزية، وكيف تزامن ذلك مع طرح مشروع للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط في إطار الحرب الباردة لتعرض عضويته على مصر ويشير د. دسوقي إلى حقيقة مهمة تتمثل في أنه سفير بريطانيا بمصر قد أبلغ وزير الخارجية المصري (د. محمد صلاح الدين) بالمقترحات الخاصة بمشروع الدفاع المشترك قبل إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بنحو أسبوعين، ويشير إلى أنه ربما كان ذلك أحد مبررات إسراع النحاس بهذا الإلغاء، وكذا رفضها لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي تقدمت به الحكومات بعد خمسة أيام فقط من إلغاء المعاهدة.

ويتناول الدكتور دسوقي التداعيات المختلفة التي ترتبت على إلغاء معاهدة ١٩٦٣، وخاصة على أوضاع القوات البريطانية، وتواجهه بريطانيا بعدد من الإجراءات المضادة ليبدأ الصدام المباشر بين هذه القوات قوات الشركة المحدودة السلاح، والعمال، وأهالي المدن والفدائيين في مدن بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس. وتصل الأمور إلى ذروتها بمجزرة رجال

الشرطة في الإسماعيلية في الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢، لتتلوها في اليوم التالي حريق القاهرة وإقالة وزارة الوفد للتلوها عدة وزارات غير قادرة على مواجهة الموقف المتأزم، وليكون ذلك إيذانا بقيام ثورة يوليو.

ويختتم د. دسوقي دراسته بالإشارة في عجالة إلى انتماء الضباط الأحرار إلى الطبقة الوسطى، وإلى الظروف التي أحاطت بدخولهم إلى الكلية الحربية، وكيف نجحوا فيما عجزت عن تحقيقه كل القوى السياسية منذ الاحتلال البريطاني في سنة ١٨٨٢.

أما الدراسة التالية التي جاءت بعنوان «صراع التسعين ساعة لإسقاط فاروق»، فقد أعدها د. فطين أحمد فريد، وقد حاول فيها تتبع تسلسل الأحداث الظاهرة والخفية في الفترة ما بين الاستيلاء على مقر رئاسة أركان الجيش المصري في القاهرة، وتحرك اليخت الملكي «المحروسة»، وعلى متنه الملك فاروق إلى منفاه الاختياري.

وفي سياق تناوله لتفصيلات التسعين ساعة التي جعلها محورا لدراسته، يركز د. فطين على عدد من النقاط كملابسات إذاعة بيان الثورة الأول، وعدم تعارض الأهداف الفورية الثلاثة «للانقلاب»، التي تضمنها هذا البيان مع الآمال الأمريكية في الإصلاح. وقد انعكس ذلك في تخلي الولايات المتحدة عن الملك فاروق، وإعلانها الصريح معارضة أي تدخل في شئون مصر الداخلية. أما فيما يتعلق بموقف الاتحاد السوفيتي فيلاحظ أنه شجب انقلاب يوليو ووصف صانعيه بأنهم ضباط رجعيون مرتبطون بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفي تفصيل شديد يعرض د. فطين لأحداث التسعين ساعة مثل: مسألة تشكيل الوزارة، والأسماء التي طرحت لرئاستها، وكيف انتهى الأمر بالإجماع على اختيار علي ماهر باشا، ومحاولات الملك لمغادرة البلاد ولترتيب مظاهرات مؤيدة له وفشله في ذلك. كما يتابع عددا من مواقف الثورة وقراراتها، كقرارها في ٢٤ يوليو بعزل الملك، وقرار قيادة القوات المسلحة باعتقال مصطفى وعلي أمين بحجة اتصالهما بأفراد يهدفون إلى هدم الحركة المباركة... إلخ، ويرصد الكاتب انقسام الرأي بين أعضاء مجلس قيادة الثورة حول مصير الملك فاروق، وكيف كانت وجهة نظر عبد الناصر هى سرعة التخلص من فاروق ليتم التفرغ لما هو أهم كالقضاء على الفساد، والتمهيد لعهد جديد يتمتع فيه الناس بالحرية، والكرامة، والعدل.

وترصد الدراسة بعد ذلك المراحل الأخيرة قبل رحيل فاروق إلى منفاه، وحرص فاروق الشديد على ضمان سلامته وسلامة أسرته ومعاونيه، كما تعرض لملابسات صياغة تنازل الملك عن العرش، وتفصيلات الدقائق الأخيرة لرحيله.

وتتناول الدراسة التالية - التي أعدتها الأستاذ الدكتورة خيرية قاسمية، والتي جاءت بعنوان «سنوات الثورة الأولى في أوراق معاصر من رجال السياسة الفلسطينية ٥٢- ١٩٥٥»- تحليلا لأوراق عوني عبد الهادي (١٨٨٢ -١٩٧٠) الذي عرَّفته الكاتبة بأنه من أبناء فلسطين، وأحد الرواد الأوائل من رجالات العرب منذ مشاركته في تأسيس الجمعية العربية السرية في باريس ١٩١١، وفي تنظيم المؤتمر العربي في باريس عام ١٩١٣ الذي أعلن العرب فيه - لأول مرة في العصر

الحديث- مطالبهم القومية بشكل علني.

وتتناول الباحثة التاريخ السياسي لعوني عبد الهادي، وكيف أنه لم يكن رجل سياسة وحسب، وإنما كان رجل أدب وثقافة أيضا. كما تعرض لتاريخه السياسي، والمهام التي قام بها على المستوى العربي، حتى انتقاله إلى الرفيق الأعلى في عام ١٩٧٠.

ويركز البحث على دراسة أوراق عوني عبدالهادي، بما فيها من تقارير رسمية، ومراسلات ويوميات منذ أواخر النظام الملكي في مصر والسنوات الأولى لثورة يوليو. وهي السنوات التي كان فيها وزيرا ثم سفيرا للأردن في مصر. مع التركيز على عدد من قضايا السياسة الخارجية المصرية، كالمفاوضات المصرية البريطانية لتحقيق الجلاء، والعلاقات العربية العربية، وخاصة قضية الخلاف حول العلاقة مع الغرب، التي تزامنت مع قيام حلف بغداد، في التوتر على خطوط الهدنة مع إسرائيل.

وتذكر د. خيرية ملاحظة جديرة بالاهتمام، مؤداها أن هناك أمورا مهمة أغفل صاحب الأوراق تناولها أو الإشارة إليها لأسباب قد يكون من بينها انعدام الصلة المباشرة بها. إلا أنها ترى أن ذلك لا يقلل من قيمة الأوراق التي تقدم شهادة من شخص كان قريبا من الأحداث وإن لم يكن فاعلا فيها.

وترصد الدراسة عددا من الرسائل التي بعث بها عوني عبد الهادي إلى الجهات المعنية في الأردن حول بعض الأمور المهمة المتصلة بالثورة المصرية وقياداتها. منها على سبيل المثال رسالته إلى رئيس الوزراء الأردني (توفيق أبو الهدى باشا) عند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، ومثل رسالته إلى وزير الخارجية الأردنية في نوفمبر ١٩٥٢، التي ضمنها رأيه في بعض التطورات الداخلية التي واجهت ثورة يوليو، وخاصة الخلاف بين علي ماهر ورجال الثورة، وعن أزمة ١٩٥٤ بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة.

وإضافة إلى ما سبق، فقد تضمنت رسائل عوني عبد الهادي اهتماما واسعا بالعديد من القضايا العربية، وخاصة تلك التي كانت مطروحة على الجامعة العربية، ومن بينها مثلا قضية التعويضات الألمانية لإسرائيل، والمواقف العربية، المتنافرة تجاه التعاون مع الغرب وربط العالم العربي لسياسة الأحلاف التي تمثل جزءا من سياسة الغرب الرامية إلى إحاطة الاتحاد السوفيتي بحزام من الأحلاف العسكرية. كما أنه في سياق تناوله لموضوع الأحلاف على نحو خاص في إحدى رسائله، تناول موضوع اتفاقية الجلاء ووجهات النظر المختلفة بشأنها.

من ناحية أخرى فقد اهتمت أوراق عوني عبد الهادي - التي عرضت لها د. قاسمية - بمتابعة المواقف العربية إزاء العديد من القضايا العربية المهمة، والتي جرت في إطار اجتماعات الجامعة العربية على مستوى رؤساء الوزراء أو غيرها من المستويات، ورصد فيها الفشل العربي في الوصول إلى موقف عربي موحد إزاء قضية بالغة الأهمية كقضية الأحلاف، أوضع ميثاق الضمان الجماعي موضع التنفيذ في شئون الدفاع والتعاون الاقتصادي.

وبما أن أوراق عبد الهادي عوني قد تناولت معظم القضايا التي ثارت على الصعيد العربي، فقد كان من الطبيعي أن تتعرض للتوتر الذي شهدته خطوط الهدنة المصرية - الإسرائيلية. وفي هذا

الإطار بعث عوني بمذكرة إلى رئيس الحكمة الأردنية يشير فيها إلى قضيتين رئيسيتين تشغلان العالم العربي في عام ١٩٥٥ - وبالتحديد في شهر يونيو تاريخ إرسال مذكرته - وهما قطاع غزة وأطماع إسرائيل بالاستيلاء عليه، أما القضية الثانية فتتعلق بموقف الدول العربية السياسي.

وقد شهدت الشهور الأخيرة في مهمة عوني عبد الهادي في مصر، توترا في العلاقة بين كل من الأردن ومصر ترجح د. قاسمية أنه قد يكون بسبب ما أشيع من احتمال دخول الأردن إلى الحلف التركي - العراقي، وهو ما دفع عوني إلى توجيه بيان إلى الصحف ينفي فيه هذه الإشاعة، ويؤكد مجددا على موقف الحكومة الأردنية في رفض الصلح مع اليهود. وتنتهي الباحثة إلى أن هذا البيان ربما يكون آخر ما قام به عبد الهادي عوني كسفير للأردن في القاهرة قبل أن ينتقل إلى عمان، ويقرر اعتزال العمل السياسي.

وتعرض الورقة التالية التي أعدها الكاتب الباحث السوري الأستاذ محمد جمال باروت، والتي جاءت بعنوان «تطور نظرة السوريين إلى ثورة يوليو (١٩٥٢ -١٩٥٦) - من انقلاب أنكلو- أمريكي إلى ثورة» كيف شكلت سورية منذ إعلان ميثاق جامعة الدول العربية في مارس ١٩٤٥ عقدة الاستقطاب الإقليمي ما بين المحور المصري - السعودي والمحور الهاشمي في زعامة النظام الإقليمي العربي، فعلى حين قامت السياسة المصرية على التمسك بالجامعة العربية كإطار مؤسسي للاستقرار الإقليمي للدول العربية المستقلة، فإن السياسة الهاشمية قد تركزت على تشكيل اتحاد مشرفي عربي يقوم إما على مشروع سورية الكبرى (التي تضم سورية ولبنان والأردن وفلسطين مع منح اليهود في فلسطين استقلالا إداريا ذاتيا، أو على مشروع الهلال الخصيب الذي يرتكز على الوحدة أو الاتحاد بين سورية والعراق.

ويشير الباحث إلى الانقلابات التي شهدتها سورية بدءا من عام ١٩٤٩ (انقلاب حسني الزعيم، مارس - أغسطس ١٩٤٩، ثم انقلاب سامي الحناوي أغسطس - ديسمبر ١٩٤٩، وانقلاب أديب الشيشكلي، ديسمبر - فبراير ١٩٥٤)، وكيف كانت ميادين اختبار لقوة الاستقطاب الإقليمي بين المحور المصري - السعودي، والمحور الهاشمي؛ لينتهي الأمر بإقرار مجلس الجامعة العربية في إبريل ١٩٥٠ للاقتراح المصري بمعاهدة الدفاع المشترك التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٥٢ وإن ظلت مؤسساتها صورية.

ويرى الباحث أن احتدام الحرب الباردة حول الشرق الأوسط إلى ساحة من أخطر ساحات الصراع في هذه الحرب، ويتابع مواقف أهم الأطراف الفاعلة في هذه الحرب وفي مقدماتها الولايات المتحدة وتبينها لسياسة الأحلاف لمواجهة وتطويق الاتحاد السوفيتي، وموقف بريطانيا التي ربطت انسحابها من منطقة القناة بانضمام مصر إلى الحلف الدفاعي المقترح للمنطقة. إلا أن مصر وسورية اتخذتا موقف الحياد، وتمسكا بمعاهدة الدفاع المشترك كأساس للنظام الأمني العربي. ويعلق الباحث على أداء السياسة الخارجية المصرية فيصفها بالفاعلية، إلا أن النظام السياسي المصري كان في مرحلة الاحتضار، ومن ثم فقد سعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى حث عن بديل قوي لنظام الملك فاروق الذي انهار على يد ثورة يوليو ١٩٥٢.

ويشير الكاتب إلى أن الثورة - وإن تمت في شكل انقلاب عسكري قاده تنظيم الضباط الأحرار - إلا أنه تم بالتنسيق المسبق مع كل من الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني الشيوعية (حدتو)، وجماعة الإخوان المسلمين اللتين أعربتا عن تأييدهما للثورة، في حين أدانتها المنظمات الشيوعية المصرية التي رأت فيها انقلابا أمريكيا قادته زمرة عسكرية متعطشة للسلطة.

أما في سورية فيشير الكاتب إلى أن قلة من السوريين هي التي أدركت فقط هوية عبد الناصر كقائد للثورة المصرية، أما الغالبية فقد اتخذوا موقفا سلبيا منها، وأرجع ذلك لعدد من الأسباب منها الدعاية الشيوعية في سورية، ومنها أن مجلس قيادة الثورة في مصر كان - من وجهة نظرهم - يحتذى بطريقة شبه حرفية إجراءات الشيشكلي بعد انقلابه الرابع في سورية.

ويتابع الكاتب تفاصيل تطور الصدام بين عبد الناصر وجماعة الإخوان في مصر، بالإضافة لرصده للانشقاقات الداخلية الحادة التي شهدتها الجماعة نفسها. ويشير إلى حقيقة بالغة الأهمية، مؤداها أن الدراسات العربية لم تكشف بصورة كافية كيف أن عبد الناصر قاد معركته الداخلية ضد زعيم الإخوان الهضيبي والتيار الذي يمثله على مستوى التنظيم الإخواني العربي وليس المصري، وأن ذلك قد تمثل بشكل خاص في سورية ولبنان.

ويتابع الكاتب في باقي ورقته تطور العلاقة بين ثورة يوليو وجماعة الإخوان المسلمين في مصر وانعكاسها على تنظيم الإخوان في سورية، كما يشير في هذا السياق لعدد من النقاط المحورية مثل قرار الثورة بحل جماعة الإخوان في ١٥ يناير ١٩٥٤ واعتقال الهضيبي، ومثل اتفاقية الجلاء، وحادث المنشية الذي شكل - من وجهة نظر الكاتب- الشرارة التي أطلقت عملية تحطيم الجماعة وتجريمها وإعدام أبرز قادتها في مصر، وهو الأمر الذي قوبل باحتجاج شعبي ورسمي شديد في سورية. وقد انعكس هذا التعاطف الواسع مع الإخوان في قرار الحكومة السورية في يونيو ١٩٥٥ لإلغاء قرار حل الجماعة في سورية وعودتها للعمل الشرعي، وبذلك كانت دمشق هي المكان المؤهل لانتقال مركز القيادة الإخوانية العامة من مصر إليها.

على أية حال فإن الورقة ترصد في نهايتها تحول صورة عبد الناصر في الوسط السوري المسيس من ضابط انقلاب متعطش للسلطة إلى قائد تحرري، وترجع ذلك لموقفه ضد حلف بغداد وتتويجه لهذا الموقف بإبرام صفقة الأسلحة التشيكية في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، وفتح ذلك الباب أمام توقيع اتفاقية دفاعية بين مصر وسورية في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٥ انضمت إليها الأردن ليتشكل بذلك حلف مصري - سوري -سعودي - أردني ضد المحور العراقي. وقد تزامن ذلك مع العدوان الثلاثي على مصر. وحدث تحول جوهري في موقف الإخوان المسلمين في سورية من عبدالناصر -خاصة وقد مزق اتفاقية الجلاء وأمم قناة السويس - لتتحول صورته إلى صورة بطل قومي جامع.

أما الورقة التالية فقد أعدها خبير الأرشيف الجزائري الأستاذ عبد الكريم بجاجة، والتي حاول فيها من خلال الرجوع إلى الأرشيف والصحف الصادرة منذ قيام ثورة يوليو أن يقيم صداها على مستوى الرأي العام الجزائري المسلم، وفي أوساط

الاستعماريين الأوروبيين. على أنه نتيجة نقل معظم الأرشيف إلى فرنسا عشية استقلال الجزائر ليصبح قضية نزاع قانوني دولي بين البلدين، فقد اقتصر البحث على مجموعة من الصحف الجزائرية.

وقد قام الباحث بمراجعة اثنتي عشرة صحيفة، ست منها من نشرات الحركة الوطنية الجزائرية، وست من الصحف الاستعمارية بالإضافة إلي الاتصال ببعض المناضلين الجزائريين الذين عايشوا فترة الدراسة.

ويخلص الباحث في نهاية الدراسة إلى ترحيب الأوساط الوطنية الجزائرية بثورة يوليو، حيث اعتبرتها حركة تحررية يمكن أن تساعد الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي. أما فيما يتصل بموقف الإدارة الاستعمارية الفرنسية، فيلاحظ أنها لم تظهر أي قلق من تطورات الأحداث في مصر أي من قيام الثورة، ويفسر الباحث هذا الموقف بالقرار الإنجليزي باعتبار هذه الأحداث أمورا داخلية تهم الشعب المصري، كما أن النظام الفاسد للملك فاروق لم يشجع أي طرف أجنبي على التدخل لإنقاذه. ويعرب الباحث في ختام ورقته عن دهشته من الموقف الغريب والمنفرد الذي اتخذه اليسار الجزائري وخاصة الشيوعيين، الذين إن باركوا في البداية تنحية الملك فاروق، إلا أنهم رفضوا ثورة يوليو والنظام الذي أقامته باعتبارهما صعودا للديكتاتورية.

وتتناول الدراسة التالية التي أعدها د. أسعد عبد الرحمن بعنوان زثورة البيروقراطية أم بيروقراطية الثورةس كيف أن معظم الدراسات التي تناولت عبد الناصر أو ثورة يوليو بشكل عام قد ركزت على جانب أو ناحية واحدة من التجربة الناصرية، الأمر الذي يحجب تقديم صورة شاملة للتجربة الناصرية. ويرى الباحث أن الجوانب السلبية لهذه التجربة على الصعيد الداخلي (كنشوء الأجهزة البيروقراطية ونموها، ومراكز القوى وممارستها المدانة) لا يجب أن تنسينا الإنجازات التاريخية للناصرية في المجال القومي كداعية لعروبة مصر وللوحدة العربية والتقدم، وكقائدة في عدم الانحياز والحياد الإيجابي، وكمناصرة لمختلف الفصائل التحررية العالمية وسائر القوى الديمقراطية والتقدمية في العالم.

ويعرض الكاتب بعد ذلك أبعاد الصورة الكاملة لمصر قبل الثورة، وكيف كانت مصر تمر بمرحلة احتقان حقيقي لوجود الكثير من الفروقات والتوترات والتمزقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فيتناولها تفصيلا. على أن الباحث يفرد الجزء الأهم من دراسته لعرض كيفية سيطرة الثورة على مقاليد الحكم في مصر بداية بتثبيت الضباط الأحرار بقيادة عبد الناصر لأنفسهم كقوة سياسية مستقرة، وحل الأحزاب السياسية فيما عدا حركة الإخوان المسلمين، ومحاولة إقامة نظام الحزب الواحد بديلا عن التعددية السياسية التي كانت قائمة قبل الثورة، وتوفير الإطار القانوني للحكم من خلال دستور مؤقت، والسيطرة على القوات المسلحة وعلى جهاز الإعلام.

ويرى الكاتب أن نظام الثورة قد نجح في السيطرة على مفاتيح القوة، وفي مقدمتها العمل على إشراك المؤسسة العسكرية في الحكم، وتضخيم دورها في مختلف مجالات الحياة في مصر، خاصة وقد تزامن ذلك مع تصاعد الزعامة الكرزماتية للرئيس عبد الناصر. وفي هذا الإطار يرصد الكاتب سياسات السيطرة التي اتبعها النظام

في مرحلته الثانية على الصعيد السياسي من خلال التنظيمات السياسية وهيئة التحرير، ثم الاتحاد القومي، فالاتحاد الاشتراكي، وكذا الجهاز التشريعي الذي يصفه بأنه لم يكن إلا ختما مطاطيا للمصادقة على قرارات الحكومة. ومن خلال السياسات الاقتصادية التي اتبعها النظام، وأخيرا من خلال السيطرة على أجهزة الأمن والاستخبارات.

ويخلص الكاتب في النهاية إلى أن بروز زمراكز القويس البيروقراطية في الحياة السياسية في مصر لم يكن ظاهرة طارئة، بل إنها كانت نتاجا طبيعيا للنهج اللاسياسي البيروقراطي الذي تبنته واستخدمته قيادة ما بعد ١٩٥٢ في ممارستها السياسية.

أما الدراسة التالية فقد أعدها الأستاذ الدكتور على بركات، وجاءت بعنوان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، محاولة بناء نظريةس. وقد بدأها بطرح ملامح الخريطة الاجتماعية والسياسية غداة ثورة يوليو ١٩٥٢. فعرض في البداية للمشكلة الزراعية والعوامل التي أسهمت في تعقيدها كالمركز الاحتكاري الذي تمتع به الملاك ومكنهم من فرض ريع باهظ علي الأرض الزراعية تحمله صغار الفلاحين المستأجرين بشكل عام، ومثل احتكارهم لمعظم القروض القصيرة الأجل والمتوسطة من البنوك، ومثل زيادة أسعار الأرض الزراعية بعد أن أصبحت مجالا للمضاربة.

ويرصد الكاتب أيضا مظاهر ضعف الصناعة المصرية في الخمسينيات والعوامل التي أدت إلى ذلك كانخفاض الدخل القومي، وضعف الإنتاجية، والتبادل غير المتكافئ مع إنجلترا والعالم الرأسمالي... إلخ، ويشير الكاتب إلى ما توضحه خريطة القوى الاجتماعية والسياسية في مصر من ارتباط وثيق بين كبار الملاك الزراعيين والرأسمالية المصرية. ويركز على نحو خاص على الشريحة الأصغر من الملاك الزراعيين (أعيان الريف) الذين يملكون ما بين ٥ و٢٠ فدانًا وكان عددهم ١٢٦ ألف مالك يملكون حوالي ١٩٪ من الأراضي الزراعية في مصر، وبينّ أن هذه الشريحة من الملاك هي التي خرج منها أبرز قادة الحركة الوطنية ومفكريها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد كانت في رأيه - هي المستفيد الحقيقي من قوانين الإصلاح الزراعي بعد الثورة. أما الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة فيحددها الكاتب بأنها كانت معظمها من صغار الموظفين في جهاز الدولة الإداري، وأصحاب الورش، وأصحاب المحلات والورش الصغيرة، وصغار المقاولين. أما الطبقة العاملة فكان مصدرها الهجرة من القرى من الفلاحين المعدمين إلى المدن بحثا عن عمل، بالإضافة إلى عمال الحرف. ويشير الكاتب إلى أن تدهور أوضاع الفلاحين وزيادة الفجوة بين القاعدة العريضة منهم وكبار الملاك كان يهدد النظام الاجتماعي القائم برمته. ويعرض في هذا السياق لبعض الكتابات الوطنية التي ربطت بين الاستقلال السياسي والاقتصادي، ولبعض دعاوى المطالبة بالإصلاح الزراعي، ويخلص إلى الأهمية الخاصة للفترة من ١٦٣٦إلى ١٩٥٢ في تاريخ مصر المعاصر؛ لأنها تمثل ذروة التطورات السياسية والاجتماعية التي عاشتها مصر منذ اندلاع ثورة ١٩٠٩، ومنها استمد المشروع الناصري أصوله الفكرية.

وينتقل الكاتب إلى تحليل فكر ثورة يوليو وتوجيهاتها من خلال تحليله لكتاب فلسفة الثورة، الذي يرى أنه كانت تلح فيه على عبد الناصر فكرة

ارتباط الحرية السياسية بالحرية الاقتصادية إلى جانب عدد من القضايا التي ستتبلور بشكل واضح وفي صياغة أدق في ميثاق العمل الوطني في ١٩٦٢.

ويتناول الكاتب بعد ذلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها الثورة في الفترة من ١٩٥٢إلى ١٩٥٦ - ثم من ١٩٥٦ إلى ١٩٦١ - ومواقف القوى الاجتماعية المختلفة منها، ليخلص في النهاية إلى وجود عدد من العوامل الأساسية التي فرضت ضرورة وجود إطار نظري للتجربة المصرية منها انفصال سوريا عن مصر بعد تجربة الوحدة التي استمرت أكثر من ثلاث سنوات مما استوجب وجود إطار نظري يحدد القوى الصاحبة المصلحة في الثورة والقوى المضادة لها. من ناحية أخرى إن الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي تحقق خلال مسيرة ثورة يوليو حتى بداية الستينيات جعل من الممكن صياغة إطار نظري للتجربة المصرية يحقق نوعا من الاستقلال عن الفكر الأوروبي بشقيه الماركس والليبرالي. وقد تمثل هذا الإطار النظري في ميثاق العمل الوطني، الذي يفرد الكاتب قسما يعتمد به من الدراسة لعرض خطوات إصدار ولتحليل أهم ما جاء فيه من قضايا. على أنه مجرد وجود إطار نظري لتجربة ثورة يوليو لم يكن كامنا في غيبة وجود كوادر تقوم بوضع هذا الإطار موضع التنفيذ، ومن ثم فقد جرت محاولتان لخلق هذه الكوادر تمثلت في بناء ما يسمى بالحزب الطليعي، أما المحاولة الثانية فتختلف في قيام منظمة الشباب الاشتراكي.

وتتناول الدراسة التالية للمفكر الكبير أحمد صدقي الدجاني، التي جاءت بعنوان «دور عبد الناصر وثورة يوليو في بلورة فكرة القومية العربية» تتناول فكرة القومية العربية، حيث يشير إلى تبلور هذه الفكرة على مستوى الوطن العربي ككل خلال النصف الأول من القرن العشرين، وقد أثر ذلك في بروز تناقضات زاد من حدتها أنها كانت تتخذ شكل ردود أفعال في كثير من الأحيان لضغط وتحديات محيطة، كان من أبرزها تناقض تاريخي تمثل في الصدام بين فكرة القومية والتاريخ البعيد للمنطقة، وبين الوطنية والقومية، وبين القومية وعقائد الأمة، وبين القومية ومفهوم الثورة الاجتماعية. كما نتج أيضا عن عدم التحديد في فكرة القومية إغفال بعد المكان فيها.

ويرى الكاتب أن ثورة يوليو كان لها الفضل في بلورة فكرة القومية العربية وتحديد أهداف النضال العربي، كما أنها أنهت الانفصال الحاد بين الأبعاد السابق الإشارة إليها، ويستدل على ذلك بما احتوته فلسفة الثورة من إشارة إلى الدائرة العربية واعتبارها أهم دوائر السياسة الخارجية المصرية. ويشير الكاتب إلى تعدد إشارات الثورة وعبد الناصر إلى هذا البعد العربي خاصة في حديث عبد الناصر في الأمم المتحدة عام ١٩٦٠، وفي الميثاق الوطني، ومن خلال إذاعة صوت العرب.

وبسبب وعيها العميق بالتاريخ، وبحقائق الواقع في الوطن العربي فقد استطاعت ثورة يوليو أن تحل مشكلة التصادم بين الوطنية والقومية، وأنه لا يوجد تناقض بينهما، كما أنها أكدت البعد التاريخي كفكرة القومية العربية، وكيف أن مراحل نضال الأمة العربية هي مراحل متصلة ومتتالية كما أوضحت ثورة يوليو البعد الروحي في فكرة القومية العربية في فلسفة الثورة إبان الحديث عن الدائرة

العربية التي يمثل الدين أحد مقوماتها، كما أكد عليها الميثاق الوطني.

ويرى المؤلف أن الثورة أوضحت أيضا البعد الطبقي لفكرة القومية العربية؛ حيث اتجهت منذ أيامها الأولى وجهة الثورة الاجتماعية، وظهر ذلك من خلال المبادئ الستة للثورة، وحين بلورت بعد ذلك هدف الاشتراكية باعتبارها الوحيدة القادرة على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل، وعلى التعبير عن البعد الطبقي في فكرة القومية العربية.

واتصالا بموضوع العروبة تتناول دراسة أخرى أعدها الأستاذ عبد الغفار شكر موضوع «عروبة مصر والصراع العربي - الإسرائيلي» يؤكد في بداياتها كيف كانت ثورة يوليو علامة فارقة في تاريخ مصر والعرب، كما كان لها دورها القيادي المؤثر في حركة التحرر الوطني العالمية. ويشير الكاتب إلى أن عروبة مصر كان لها موقع أساسي في رؤية عبد الناصر الذي نظر لها كضرورة استراتيجية لضمان سلامة الوطن العربي، وكمذهب سياسي. وفي هذا السياق نظر عبد الناصر إلى الوحدة العربية باعتبارها الإطار السليم لتطور الأمة العربية ونموها المتكامل، وكحركة أمة واحدة عاشت التاريخ نفسه، وتعيش النضال نفسه، وتتجه للمصير نفسه.

وقد تعامل عبد الناصر مع الصراع العربي الإسرائيلي من منظور عروبة مصر وفقا لعدد من الأسس التي تتمثل في أن قضية فلسطين هي قضية تحرير وطني، وهي قضية مصرية وعربية، وأن مواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين يتطلب أولا تحرير مصر وكل البلاد العربية من سيطرة الاستعمار والقوى العملية له.

ويشير الكاتب إلى تحمل عبد الناصر عبء إدارة الصراع ضد إسرائيل والاستعمار العالمي، ويرى أنه اكتسب خبرة كبيرة من ممارسته للصراع ومن دروس النجاح والفشل، ويشير إلى أنه بينما كان مرنا فيما يتعلق بأشكال الصراع وأدواته وأهدافه لمرحلتيه، كان ثابتا مبدئيا فيما يتعلق بالأهداف النهائية للصراع. ويرى الكاتب أن عبد الناصر ترك وجهة نظر متكاملة حول كيفيته إدارة الصراع مع إسرائيل يعرضها تفصيلا (كضرورة حيازة العرب للقوة بمفهومها الشامل، دور الأطراف الإقليمية الحاسم في الصراع، والتفاؤل الموضوعي بحتمية انتصار الأمة العربية؛ لأن أحدا لا يستطيع إيقاف عجلة التاريخ ... إلخ).

ويرصد الكاتب كيف تطور موقف عبدالناصر من قضية فلسطين إلى الحد الذي لم يكن يرى فيه أي تناقض بين البعد القومي للقضية والإطار الوطني لها. بين أهمية الكيان الفلسطيني المستقل والعمل العربي المساند للثورة الفلسطينية. وقد انعكس هذا الالتزام من قبل عبد الناصر في عدم التدخل في شئون الثورة الفلسطينية أو إلزامها بمواقف مصر الرسمية لقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على سبيل المثال.

ويخلص الكاتب في النهاية إلى أنه يتأكد على أرض الواقع في الوقت الراهن ومن خلال التجربة والممارسة أنه لا بديل أمام العرب من مواصلة الموقف الذي بلوره عبد الناصر من قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني، وهو نفس موقف القوى القومية والتقدمية العربية الذي شاركت في الماضي في صياغته، وتتحمل الآن مسئولية تطويره بما يتناسب مع المتغيرات على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وتنتقل الدراسة التالية لتناول علاقة ثورة يوليو بالقضية الفلسطينية من زاوية جديدة تحت عنوان «ثورة يوليو والصراع العربي الصهيوني، رؤية عبد الناصر للصراع» أعدها الأستاذ عبد الله الحوراني، حيث يستهل الدراسة بالتأكيد على استحالة النظر للصراع العربي الصهيوني بمعزل عن الصراع العربي مع قوى الاستعمار الغربي التي لعبت دورا أساسيا في إقامة إسرائيل كفرنسا وبريطانيا ولاحقا في الولايات المتحدة الأمريكية. ويحدد أهداف هذه القوى في المنطقة العربية، ثم يضيف إليها في مرحلة الحرب الباردة هدف منع وقوع المنطقة في فلك النفوذ الشيوعي.

ويشير الكاتب إلى أن مرحلة الحرب الباردة قد شهدت تصاعد التحالف العربي - الصهيوني، ومن ثم الهدف الاستراتيجي بالحفاظ على وجود الدولة الصهيوني كقاعدة متقدمة لهذا التحالف، ويركز الكاتب في دراستة على الأبعاد الثقافية الدينية للتحالف الذي يتمثل في إيمان جماعات دينية قوية في المنظومة الأمريكية بثلاثة أفكار تدفع لمساندة الغرب لإسرائيل وللحركة الصهيونية.

وتتمثل الفكرة الأولى في كون الصهيونية نتاج الحضارة الغربية التي لها شقان: مسيحي ويهودي، حيث تتخذ بعض الكنائس البروتستانتية موقف التأييد من قيام دولة يهودية باعتبارها حقا تاريخيا ودينيا لليهود. أما الفكرة الثانية فتتمثل في أن الصهيونية تمثل إحدى حركات الاستيطان الغربي، ومن ثم فلابد من نصرتها في جميع الأحوال. أما الفكرة الثالثة فتتمثل في الإعجاب في الغرب بإسرائيل، لكونها مثالا حيا في الشرق الأوسط للبنى والممارسات السياسية الغربية، إلى الحد الذى يرى الكاتب معه أن هذه الأسس الثقافية الدينية الروحية للتحالف الصهيوني - الغربي تجبُّ - من وجهة نظر البعض غيرها من الأسس وتسبقها عند اللزوم.

العلاقة بين حرب فلسطين وقيام الثورة:

يرصد الكاتب تفاصيل العلاقة بين حرب فلسطين وقيام الثورة، سواء من حيث مشاركة الضبط الأحرار في حرب فلسطين وتعرضهم لمأساة الأسلحة الفاسدة، أو في التأثير الناتج عن ذلك على توجهات واختيارات ثورة يوليو بعد قيامها كاتجاهها لبناء القدرة العسكرية الذاتية، وبوعي عبد الناصر لأهمية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة.

وينوه الكاتب إلى عوامل ثلاثة لعبت دورا هاما في الصراع العربي - الصهيوني في مرحلة أواسط الخمسينيات وما تلاها، وتمثلت في معركة الأحلاف العسكرية في المنطقة ووقوف عبدالناصر الحاسم ضدها. أما العامل الثاني فتمثل في التلاحم بين عبد الناصر والحركة الشعبية العربية كوقوفه إلى جانب سوريا ضد التهديدات التركية، وإلى جانب لبنان عام ١٩٥٨، ودعم ثورة العراق في ١٩٥٨. ...إلخ، وتأميمه لقناة السويس، أما العامل الثالث فهو دور عبد الناصر في حركة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. وقبل كل ذلك موقفه بلا حدود للشعب الفلسطيني . هذا الموقف الذي ترسخ أكثر بعد العدوان الثلاثي على مصر الذي أكد أن إسرائيل في حقيقة أمرها - كما ذكر عبد الناصر في إحدى خطبه - رأس حربة الاستعمار زولقد استوعب عبد الناصر الدروس المستفادة من العدوان الثلاثي وكان في مقدمتها إدراكه أن المعركة مع إسرائيل ستصبح أكثر شراسة.

ويتابع الكاتب في الصفحات الأخيرة من دراسة التطورات الإيجابية والسلبية التي شهدتها الساحة العربية حتى وفاة عبد الناصر، فيشير إلى الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨، والآمال التي علقت عليها، ثم ما تعرضت له من مؤامرات بلغت ذروتها بمؤامرة الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢ ثم بنكسة يوليو ١٩٦٧. ويعرض أ. الحوراني لموقف عبد الناصر من فلسطين بعد هذه النكسة، ورفضه أية عروض للمساومة من قبل الأمريكيين بالتخلي عن حقوق شعب فلسطين مقابل تعهد الولايات المتحدة بحمل إسرائيل على الانسحاب من سيناء، وهو الموقف الذي استمر متمسكا به لإدراكه أن جوهر الصراع يتمثل في القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، ولعل ذلك كان سبب تفهمه واستيعابه لرفضه فصائل الثورة الفلسطينية لقبوله لمبادرة روجرز، بل تدخله المباشر لإنقاذ نزيف الدم العربي بين الفلسطينيين والأردنيين لينقذ الثورة الفلسطينية ويستشهد في سبيلها.

وتعرض الدراسة التالية التي أعدها الأستاذ هارون هاشم رشيد لموضوع «ثورة ٢٣ يوليو وبناء الكيان الفلسطيني»؛ حيث يركز على تتبع إدارة السلطات المصرية لقطاع غزة أي للمنطقة الفلسطينية التي تولت الحكومة المصرية إدارتها، والتي تحددت بالشروط والتحفظات الواردة في اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية، وبقرار مجلس الجامعة العربية المؤرخ في ١٣/٤/١٩٥٠.

ويشير الكاتب إلى تغير رسمي لشكل إدارة القطاع بعد قيام ثورة يوليو، فبعد أن كان يحكم قبل الثورة بحكم مصري شبه عسكري تفصله فجوة كبيرة عن المواطنين الفلسطينيين، وكان يسمى (المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية) تغير الاسم بعد الثورة ليصبح قطاع غزة، وليدخل في مرحلة جديدة من الحكم تستهدف تطوير الإدارات وزيادة مسئولية الموظفين الفلسطينيين، إضافة لذلك أصدرت الثورة القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٥ الذي تضمن القانون الأساسي لقطاع غزة والذي حدد السلطان التشريعية والقضائية والتنفيذية فيه. إضافة لذلك فقد فتحت الإدارة الجديدة للقطاع باب التطوع في قوات الحرس الوطني الفلسطيني أمام المواطنين الفلسطينيين.

ويسجل الكاتب تطورت الأحداث في الساحة العربية في فترة منتصف الخمسينيات، ويركز على نحو خاص على ما حدث على مستوى القطاع فيسجل قيام القوات الإسرائيلية بمذبحة غزة، والتداعيات التي ترتبت عليها، والتي كان من أهمها انطلاقة العمل الفدائي من غزة خلال عامي ١٩٥٥، و١٩٥٦ ليمثل ظاهرة جديدة في الصراع العربي - الإسرائيلي.

ويتابع الكاتب في تفصيل شديد تجربة مشاركة الفلسطينيين في حرب ١٩٥٦، ثم متابعة ثورة يوليو لحظتها في بناء الكيان الفلسطيني بإصدارها للقانون الأساسي لقطاع غزة في ١٩٥٨ الذي ينشئ للقطاع مجلسا تنفيذيا ومجلسا تشريعيا شكلت من بين أعضائه لجنة لوضع الميثاق الفلسطيني.

كما يتتبع المؤلف الخطوات التي سبقت ومهدت لقيام منظمة التحرير الفلسطينية ولإعلام قيام جيش التحرير الفلسطيني. ثم يتناول بعد ذلك وضع الكيان الفلسطيني في المجال الدولي بدءا من قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين، وركز على نحو خاص على

القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني.

تنتقل الدراسة التالية إلى منطقة أخرى من مناطق حركة ثورة يوليو المصرية التي أولتها اهتمامها وعنايتها، وتتمثل في دراسة «موقف مصر من قضية الإمام في عُمان» التي أعدها الدكتور عبد الحميد شلبي. وقد بدأها بأن ذكر فى إيجاز تاريخ نظام الامام فى عمان والذي يعود إلى القرن الثاني الهجري أي الثامن الميلادي. كما يتتبع جذور الصراع بين قوات الإمام، وقوات السلطان (التي تساندها القوات البريطانية).. وقد تفجر هذا الصراع بشكل كبير في عام ١٩٥٤ بسبب البترول وظهوره في المناطق التابعة للإمامين، ومن ثم كان ذلك دافعا للتخطيط لاكتساح مناطق الإمامة تمهيدا لضم مقاطعاتها إلى السلطنة، ومن ثم وضعها تحت تصرف شركات النفط.

ويشير الباحث في هذا السياق إلى نقطة بالغة الأهمية تتمثل في أن عقد بريطانيا لاتفاقية الجلاء مع مصر عام ١٩٥٤ قد أفقدها مركزا استراتيجيا هاما، أرادت أن تعوضه بسيطرتها على عُمان وعلى مناطق الإمامة داخل عُمان، أي على المنطقة المتاخمة لواحة البوريمي، محل الخلاف مع المملكة العربية السعودية، فيسهل بذلك السيطرة عليها بعد ذلك.

ويخصص الكاتب الجزء المتبقي من ورقة الرصد ومتابعة موقف مصر من القضية العُمانية انطلاقا من بداية الاتصال العُماني بمصر، وتطورات الموقف المصري (الدراسة المتأنية للقضية، ورحلة المبعوث المصري على خشبة إلى عُمان لاستطلاع الأوضاع على أرض الواقع ومعرفة مطالب العُمانيين إلخ)، وتدريبهم.

واستقرار الرأى على مساندة مصر للقضية العُمانية وامتد ذلك للتأييد العسكري لها من خلال إمدادها ببعض قطع غيار الأسلحة، وبتجهيز عدد من المتطوعين العُمانيين وتدريبهم، بالإضافة إلى التأييد الإعلامي المصري للثورة على سواء من قبل الصحافة أو الإعلام المسموع، وكذلك من خلال نشاط دبلوماسي مصري واسع لنصرة القضية العُمانية خاصة على صعيد الجامعة العربية أو في محاولات عرضها على الأمم المتحدة.

ويختتم الكاتب دراستة بمحاولة تقويم الموقف المصري من القضية العُمانية، ومحاولات التشويه التي تعرض لها حول دوافع مصر من التدخل في هذه القضية، حيث يرد على هذه الاتهامات بأن ذلك قد تم من منطلق حرص مصر على المواطن العربي في عُمان - بغض النظر عن تبعيته للإمام أو السلطان - لأن مصر اعتبرت قضية عُمان في مجملها كفاحا ضد الاستعمار البريطاني الذي كان يسيطر على مقدرات الشعب العُماني في مسقط وعُمان.

ثم تنقلنا الدراسات التالية مرة أخرى إلى الموضوعات الداخلية لثورة يوليو ١٩٥٢؛ حيث تتناول الدراسة الخاصة «بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية في حقبة الثورة، ٥٢- ١٩٧٠ »، والتي أعدها كل من د. صلاح زرنوتة، وأ. كرم خميس، كيف كانت ثورة يوليو رد فعل لواقع اجتماعي واقتصادي متردٍ، لكنها كانت أيضا تعبيرا عن طموح جامح للوصول إلى استقلال سياسي حقيقي، وعدالة اجتماعية تصون استقرار المجتمع وتوفر فرصا متكافئة للمشاركة السياسية والاقتصادية لجميع المواطنين في مصر.

وقد اتبع الباحثان منهج الدراسات التنموية في التمييز بين مرحلتين في عمر التجربة التنموية لثورة يوليو؛ الأولى تبدأ من ١٩٥٢ وتنتهي عام ١٩٦١؛ حيث لم يتجاوز دور الدولة فيها حدود التوجيه والإرشاد، وأحيانا التدخل التشريعي الإجرائي والإداري مستهدفة إعطاء القوى الاقتصادية الفاعلة للقيام بدورها الإنتاجي. كما سعت من ناحية أخرى إلى أن تعيد توزيع الثروة دون أن تسيطر هي على أدوات الإنتاج بما في ذلك الملكيات الخاصة في مختلف القطاعات. وقد جاء دستور ١٩٥٦ انعكاسا واضحا لهذا الفهم لدور الدولة.

أما المرحلة الثانية في تجربة الثورة فتمتد من ١٩٦١ إلى ١٩٧٠، فقد شهدت بدءا من يوليو ١٩٦١ تحولا واضحا نحو استكمال التحول الاشتراكي الذي يرى الباحثان أن الثورة قد تبنته منذ البداية ولكن بصيغة معتدلة، حيث عبرت الثورة عن قناعتها بضرورة أن يتسم التغيير بالشمول للمجتمع بأسره، وأن يرتكز على قاعدتي الكفاية والعدل، وأن ذلك لن يتحقق إلا بإزالة التناقضات القائمة بين الطبقات وإعطاء الأغلبية أو القاعدة العريضة من الشعب من العمل والفلاحين والفئات الوسطى نصيبا عادلا في الناتج القومي ويرصد الباحثان في هذا السياق مجموعة القوانين التي أصدرتها الثورة لتحقيق هذا الهدف كما يشيران إلى تتويج هذه التحولات المهمة التي أحدثتها الثورة بصدور الميثاق الوطني الذي أنهى مرحلة التجربة والخطأ، دفع الثورة للتنمية ذات الاتجاه الاشتراكي.

وفي نظرة تحليلية شاملة يقدم الباحثان تقييما لما أحدثته ثورة يوليو من تغييرات بالنظر للسياسة الاقتصادية/ الاجتماعية للثورة، لعل من أهمها تعظيم فرص الحياة لأبناء الشرائح العريضة في المجتمع من خلال منهجها في التعامل مع قضية التعليم، وفي تحرير المرأة، ومنحها حقوقها السياسية المتكاملة.

ويعرض الباحثان في الأجزاء الأخيرة من دراستهما للسياسة الاقتصادية - الاجتماعية لثورة يوليو من منظور التنمية، ويخلصان إلى دروس النجاح والفشل لتجربة الثورة من خلال طرح سؤال جوهري : (ماذا يقى من التجربة صالحا حتى الآن؟) ولعل أهم ما كشف عنه التحليل هو الإمكانات والطاقات الهائلة للشعب المصري بما يؤكد إمكانية الاعتماد على الذات لو أحسن التخطيط واستخدام الموارد بكفاءة وبضمان المشاركة الشعبية الواسعة والعمل الجماعي.

ثم ينتقل الكتاب لتناول موضوعات خاصة بالتعليم، ويبدأ بالدراسة التي أعدها الأستاذ الدكتور سعيد إسماعيل حول «التعليم في ثورة يوليو ١٩٥٢ - رؤية نقدية»، والتي بدأها بالإشارة إلى حساسية الكتابة عن ثورة يوليو بين المعادين للثورة بغير حق في كثير من الأحيان، والمؤيدين لها بتشنج وانفعال يبتعد عن الموضوعية ويرفض النقد. ويرى المؤلف أن كلا الجانبين على صواب، وأن الضرورة تقتضي النظر للثورة نظرة موضوعية. ويرصد الكاتب عددا من المحاذير التي تجعل كتابته عن ثورة يوليو محفوفة بالمخاطر، لكنه يقدم المبررات التي تجعل شهادته بعيدة عن شبهة التحيز ضد الثورة.

ويتناول د. سعيد مسيرة الفكر التربوي في مصر خلال السنوات الأولى للثورة، ويركز على أثر التحولات السياسية في المراحل المختلفة على

عروض موقعة ـــ
أما الدراسة الثانية في نطاق التعليم فيقدمها الدكتور عبد اللطيف محمود محمد، وقدم فيها رصدا سريعا لملامح تجربة ثورة يوليو مع نظام التعليم في مصر الذي يمثل صورة من صور صراعها مع جهاز الدولة في مصر. ويشير الكاتب إلى أن المرحلة الأولى من مراحل الثورة قد ضاعت في محاولات الإصلاح لنظام التعليم، وهي المحاولات التي قبلت بها الثورة. أما في المرحلة الثانية (وهي المرحلة التي تزامنت مع صدور ميثاق العمل الوطني) فقد حاولت ثورة يوليو أن تضع رؤيتها في التعليم موضع التطبيق لكنها لم تستطع تحقيق ذلك. ويقدم المؤلف مبررات هذا الإخفاق في سرعة الأحداث وتتابعها، كما أن، ميدان إصلاح التعليم والعناصر اللازمة لإنجازه لم تكن كافية أو معدة الإعداد اللازم، خاصة وجود مفكرين تربويين يمكنهم صياغة فكر الثورة تربويا أو تحقيق ما يسمى (بتنوير التعليم).

وتعرض الدراسة الأخيرة في نطاق التعليم موضوع : «ثورة يوليو ونظام التعليم المصري، صورة لعلاقات الثورة بالدولة» والتي أعدها د. عبد اللطيف محمود محمد لقضية بالغة الخطورة تتمثل في مضمون المقررات الدراسية لمنهج التاريخ، وكيف تعاملت معه ثورة يوليو، ثم ما حدث لهذه المقررات من تعديلات وتغييرات سلبية خلال العقد الأخير على وجه الخصوص، مما يتطلب التوقف والمراجعة.

ويرصد الكاتب في دراسته بالأرقام وبالتفصيل وقائع هذا التغيير، ويشدد على ما تحدثه

هذه التغييرات من آثار ومخاطر غياب الوعي الثقافي والقومي الذي يدخل الأجيال المصرية في إطار عوامل يصفها بالتضبيبية والمستغربة تفقد هويتنا وكياننا السياسي والاقتصادي في عصر العولمة. إضافة لذلك فإن الكاتب ينتقد طريقة التلقين والحفظ التي يتم الاعتماد عليها في تعليم دروس التاريخ، كما يرصد أثر اضطراب السياسات التعليمية في حدوث اضطراب مماثل في المناهج والمقررات الدراسية خاصة في مناهج التاريخ.

ويلخص الكاتب رؤيته للمطلوب من مناهج التاريخ بأن «تبحث في جذورنا، وتركز على مناطق الفور والإيجابية لدينا، وتحذر من الأخطاء والسلبيات التي يجب أن نتجنبها، تريد مناهج ترقى الوعى الوطني في الإطار القومي العربي، وتصنع الانتماء لكل طالب أو إنسان تتفتح عيناه على تاريخنا وحقائق الصراع الدائرة في المنطقة».

أما الورقة التالية فقد أعدها أحد أبناء سلطنة عمان ممن عاشوا في مصر وعاصروا التجربة الناصرية بسلبياتها وإيجابياتها، وهو الأستاذ سيف الرحبي الذي جاءت ورقته بعنوان «خمسون عاما على ثورة يوليو، عام جنازة الزعيم.. أو البدايات».

ولعل أهم ما تضمنته هذه الورقة التي جاء أسلوبها خليطا من الأسلوب الأدبي والتحليل السياسي هو ما خلصت إليه من تقويم للمرحلة الناصرية في عمومها، وكيف كانت موضوع أمل وحلم لم يكتمل، بل إنه يراه قد أجهض قبل بدايته الحقيقية حول طموحات النهضة الحديثة. وكيف أن المشروع الناصري ترك آثارا عميقة على الأرض المصرية والعربية، بل على مستوى العالم. فقد تبلور البعد القومي - لأول مرة - في جميع مستويات وشرائح المجتمعات العربية، كما تحققت كثير من الإنجازات والأطروحات العظيمة بمنطق التاريخ، التي ساهمت في صياغة العالم الجديد مثل حركة عدم الاتحياز التي سوف تظل دوما جزءا مضيئا في الذاكرة العربية.

أما الدراسة الأخيرة في الكتاب فقد أعدتها الدكتورة سعيدة محمد حسن حول «ثورة يوليو والحقوق السياسية للمرأة»، والواقع أن هذا البحث يكتسب أهمية خاصة لأنه يلقى الضوء على مرحلة من مراحل مسيرة المرأة المصرية والعمل النسائي لم تتعرض للدراسة على نحو كاف، فالباحثة تتناول بالعرض مرحلة التقارب بين الثورة المصرية وقيادات المرأة في مصر وفي مقدمتهن درية شفيق ومنيرة ثابت، وهي المرحلة التي شهدت صداما من ناحية أخرى، ترصد الدراسة كيف اشتغلت المرأة المصرية فرصة إصدار قيادة الثورة لقانون تنظيم الأحزاب في سبتمبر ١٩٥٢ لتتقدم بطلب إشهار أحزاب سياسية تعبر عنها، وتعرض الكاتبة تداعيات هذا الموقف على الساحة السياسية في مصر.

من ناحية أخرى تلقى الباحثة أبناء الصراع بين كل من منيرة ثابت والدكتورة درية شفيق والدور المؤسف والمنتظم الذي لعبته الأولى في تشويه سيرة الثانية؛ مما أدى في النهاية - ضمن عوامل أخرى - إلى عزلها سياسيا واجتماعيا، ثم تحديد إقامتها حتى وفاتها في سبتمبر ١٩٧٥.

وترى الكاتبة أن الثورة قد عملت منذ البداية على الاستحواذ على التنظيمات النسائية، وتضرب مثالا على ذلك بصدور قانون خاص بتنظيم الجمعيات والمؤسسات النسوية في أواخر ١٩٥٦ أعطى للجهة (في المادة ٤٦ منه) الحق في أن تقرر إدماج أكثر من جمعية ذات نفع عام يرى

عروض موقعة ـــ

أنها تسعى لتحقيق غرض مشترك أو توحيد إدارتها أو تعديل أغراضها تبعا لاحتياجات البيئة أو للتناسب مع الخدمات التي تؤديها. وقد كان ذلك دافعا لاستنكار القيادات النسائية التي اعتبرت هذه المادة ضربة موجهة لها.

وترصد الباحثة التطورات التي سبقت صدور دستور ١٩٥٦، والنقاشات التي دارت حول منح المرأة حقوقها السياسية، وكذا موقف قطاعات من الرأى العام حول هذا الموضوع. كما تعرض في جزء تال لبعض ما كتب حول المعركة الانتخابية الأولى التي خاضتها المرأة المصرية في ظل دستور ١٩٥٦، وخاصة ما جاء بمذكرات راوية عطية في هذا الشأن.

ويعرض الكتاب في النهاية لوقائع الحلقة النقاشية التي أدارها الأستاذ محمود أمين العالم حول «ثورة يوليو وآفاق المستقبل»، والتي حاول فيها أن يلخص الهدف من هذه الحلقة في الإطلال الموضوعي العقلاني إلى المستقبل من خلال النظرة أو الخبرة السابقة. وأكد الأستاذ العالم في مداخلته على ضرورة تحديد الدلالة والقيمة العامة الموضوعية لثورة يوليو في إطار التاريخ المصري الحديث الخاص والتاريخ العام، فضلا عن الوضع العالمي السائد آنذاك من أجل تجاوزها إلى رؤية وموقف أكثر تقدما، ولقد كانت مساهمة الأستاذ العالم بداية لطرح عدد من المداخلات من قبل المشاركين حول مختلف جوانب التجربة الناصرية.

وقد تضمنت الأجزاء الأخيرة عددا من شهادات بعض الرموز السياسية والفكرية، ممن شاركوا في مسيرة الثورة كالأستاذ الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، والأستاذ محمد فايق والسيد محسن العيني، وهي شهادات تضيف ولا شك لقيمة الكتاب، وتلقى الضوء على هذه الفترة الخصبة من تاريخ مصر.

وإذا كانت ثمة كلمة أخيرة يمكن أن تقال في ختام هذا العرض لمضمون الكتاب ودراساته القيمة، فإنه كان يمكن أن تتسع الاستفادة منه بتجنب التكرار الذي شاب الدراسات وخاصة فيما يتعلق بعرض الخريطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفترة السابقة على ثورة يوليو، وكذا في التحولات التي أحدثتها الثورة على مختلف الأصعدة الداخلية، والقومية، بل على مستوى حركة التحرر الوطني العالمية. من ناحية أخرى فقد افتقد الكتاب وجود دراسة تعنى بالمجالس النيابية التي شهدتها فترة الدراسة، وهل كانت مجرد مجالس صورية أم كان لها إسهامها في التصدي لكثير من القضايا المجتمعية المهمة؟ كما كنت آمل أن يحظى موضوع علاقة الثورة بالمثقفين باهتمام أكثر.

وعلى أية حال فهذه ملاحظات سريعة لا تقلل قط من القيمة الكبيرة للندوة والكتاب، وللجهد الملحوظ والمقدر الذي بذل فيهما.